

القسم رقم ٢٩ "ضريبة الدخل"

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القسم رقم ٢٩ "ضريبة الدخل" من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، كما صدر من غير أي تعديل.

القسم ٢٩

ضريبة الدخل

نطاق هذا القسم

- ١.٢٩ لغرض هذا المعيار، تشمل ضريبة الدخل كل الضرائب المحلية والأجنبية التي تفرض على الربح الخاضع للضريبة. وتتضمن ضريبة الدخل أيضاً ضرائب مثل الضرائب المستقطعة من المنبع مستحقة الدفع من المنشأة التابعة أو الزميلة أو المشروع المشترك على توزيعاتها للمنشأة المعدة للتقرير.
- ٢.٢٩ يتناول هذا القسم المحاسبة عن ضريبة الدخل. ويتطلب هذا القسم من المنشأة إثبات الآثار الضريبية الحالية أو المستقبلية للمعاملات والأحداث الأخرى التي تم إثباتها في القوائم المالية. وتشمل مبالغ الضريبة المثبتة كلاً من الضريبة الحالية والضريبة المؤجلة. والضريبة الحالية هي ضريبة الدخل مستحقة الدفع (أو القابلة للاسترداد) التي تتعلق بالربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) للفترة الحالية أو الفترات الماضية. أما الضريبة المؤجلة فهي ضريبة الدخل مستحقة الدفع أو القابلة للاسترداد في الفترات المستقبلية والتي تنتج بصفة عامة عن قيام المنشأة باسترداد أو تسوية أصولها والتزاماتها بمبالغها الدفترية الحالية، والأثر الضريبي لتحويل الخسائر لأغراض الضريبة والتخفيضات غير المستغلة حالياً في الضريبة المستحقة إلى فترات تالية.
- ٣.٢٩ لا يتعامل هذا القسم مع طرق المحاسبة عن المنح الحكومية (انظر القسم ٢٤ "المنح الحكومية"). وعلى الرغم من ذلك، فإنه يتعامل مع المحاسبة عن الفروقات المؤقتة التي قد تنشأ عن مثل هذه المنح.

إثبات وقياس الضريبة الحالية

- ٤.٢٩ يجب على المنشأة أن تثبت التزام الضريبة الحالية فيما يتعلق بالضرائب مستحقة الدفع على الربح الخاضع للضريبة للفترة الحالية والفترات السابقة. وإذا زاد المبلغ المدفوع للفترة الحالية والفترات السابقة عن المبلغ مستحق الدفع لتلك الفترات، فيجب على المنشأة أن تثبت مقدار الزيادة على أنها أصل ضريبة الحالية.
- ٥.٢٩ يجب على المنشأة إثبات أصل ضريبة الحالية للخسارة لأغراض الضريبة التي يمكن ترحيلها للخلف لاسترداد الضريبة المدفوعة في فترة سابقة.
- ٦.٢٩ يجب على المنشأة أن تقيس التزام (أصل) الضريبة الحالية بالمبلغ الذي تتوقع أن تدفعه (أو تسترده) باستخدام معدلات وأنظمة الضريبة التي تم سنها أو التي أصبحت في حكم المسنونة في تاريخ التقرير. ويجب على المنشأة اعتبار أن معدلات الضريبة وأنظمة الضريبة قد أصبحت في حكم المسنونة عندما لا تكون الخطوات المتبقية في آلية سن المعدل والنظام قد أثرت في ناتج هذه الآلية في السابق ومن غير المحتمل أن تؤثر فيه في الوقت الحالي. وتقدم الفقرتان ٣٢.٢٩ و ٣٣.٢٩ إرشادات إضافية للقياس.

إثبات الضريبة المؤجلة

المبادئ العامة للإثبات

- ٧.٢٩ من الأمور الملازمة لإثبات أصل أو التزام أن تتوقع المنشأة المعدة للتقرير استرداد أو تسوية المبلغ الدفترى لذلك الأصل أو الالتزام. وإذا كان من المرجح أن استرداد أو تسوية ذلك المبلغ الدفترى سوف يجعل مدفوعات الضريبة المستقبلية أكبر (أصغر) مما يمكن أن تكون عليه إذا لم يكن لمثل هذا الاسترداد أو التسوية أي آثار ضريبية، فإن هذا القسم يتطلب من المنشأة إثبات التزام ضريبة مؤجلة (أصل ضريبة مؤجلة)، مع استثناءات محدودة معينة. وإذا كانت المنشأة تتوقع استرداد المبلغ الدفترى لأصل أو تسوية المبلغ الدفترى للالتزام دون التأثير على الربح الخاضع للضريبة، فلا تنشأ عندئذ ضريبة مؤجلة فيما يتعلق بالأصل أو الالتزام.
- ٨.٢٩ يجب على المنشأة إثبات أصل أو التزام ضريبة مؤجلة للضريبة القابلة للاسترداد أو مستحقة الدفع في الفترات المستقبلية نتيجة معاملات أو أحداث سابقة. وتنشأ مثل هذه الضريبة من الفروقات بين المبالغ الدفترية لأصول والتزامات المنشأة في قائمة المركز المالي والمبالغ التي تعزوها السلطات الضريبية لتلك الأصول والالتزامات (تسمى مثل هذه الفروقات "الفروقات المؤقتة") وترحيل الخسائر لأغراض الضريبة والتخفيضات غير المستغلة حالياً في الضريبة المستحقة إلى فترات تالية.

الأسس الضريبية والفروقات المؤقتة

- ٩.٢٩ الأساس الضريبي لأصل هو المبلغ الذي سيكون جائز الحسم لأغراض الضريبة مقابل أي منافع اقتصادية خاضعة للضريبة سوف تندفق إلى المنشأة عندما تسترد المبلغ الدفترى للأصل. وإذا لم تكن تلك المنافع الاقتصادية خاضعة للضريبة، فإن الأساس الضريبي للأصل يساوي مبلغه الدفترى.
- ١٠.٢٩ الأساس الضريبي للالتزام هو مبلغه الدفترى، مطروحاً منه أي مبلغ سيكون جائز الحسم لأغراض الضريبة فيما يتعلق بذلك الالتزام في الفترات المستقبلية. وفي حالة الإيراد الذي يتم استلامه مقدماً، فإن الأساس الضريبي للالتزام الناتج هو مبلغه الدفترى، مطروحاً منه أي مبلغ للإيراد لن يكون خاضعاً للضريبة في الفترات المستقبلية.
- ١١.٢٩ بعض البنود يكون لها أساس ضريبي ولكنها لا تُثبَّت على أنها أصول والتزامات في قائمة المركز المالي. فعلى سبيل المثال، يتم إثبات تكاليف البحث والتطوير على أنها مصروف عند تحديد الربح المحاسبي في الفترة التي يتم تكبدها فيها ولكن قد لا يُسمح بحسمها عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) إلا في فترة لاحقة. والفرق بين الأساس الضريبي لتكاليف البحث والتطوير، وهو المبلغ الذي تسمح السلطات الضريبية بحسمه في الفترات المستقبلية، والمبلغ الدفترى البالغ صفرأ هو فرق مؤقت جائز الحسم ينتج عنه أصل ضريبة مؤجلة.
- ١٢.٢٩ الفروقات المؤقتة هي الفروقات بين المبلغ الدفترى لأصل أو التزام في قائمة المركز المالي وأساسه الضريبي. وفي القوائم المالية الموحدة، يتم تحديد الفروقات المؤقتة عن طريق مقارنة المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات الواردة في القوائم المالية الموحدة بالأساس الضريبي المناسب. ويتم تحديد الأساس الضريبي بالرجوع إلى الإقرار الضريبي الموحد في تلك الدول التي يتم فيها تقديم مثل هذا الإقرار. وفي دول أخرى، يتم تحديد الأساس الضريبي بالرجوع إلى الإقرارات الضريبية لكل منشأة ضمن المجموعة.

١٣.٢٩ من أمثلة الحالات التي تنشأ فيها الفروقات المؤقتة:

- (أ) إثبات الأصول المقتناة والالتزامات المتحملة القابلة للتحديد ضمن تجميع أعمال بقيمتها العادلة وفقاً للقسم ١٩ "تجميع الأعمال والشهرة"، ولكن مع عدم إجراء ما يكافئ ذلك من تعديل لأغراض الضريبة (على سبيل المثال، الأساس الضريبي لأصل قد يظل بالتكلفة التي كانت على المالك السابق). ويؤثر أصل أو التزام الضريبة المؤجلة الناتج عن ذلك على مبلغ الشهرة الذي تثبته المنشأة.
- (ب) إعادة قياس الأصول ولكن مع عدم إجراء ما يكافئ ذلك من تعديل لأغراض الضريبة. فعلى سبيل المثال، يسمح هذا المعيار أو يتطلب إعادة قياس أصول معينة بالقيمة العادلة أو إعادة تقييمها (على سبيل المثال، القسم ١٦ "العقارات الاستثمارية" والقسم ١٧ "العقارات والآلات والمعدات").
- (ج) نشأة شهرة ضمن عملية تجميع أعمال، فعلى سبيل المثال، سيكون الأساس الضريبي للشهرة صفراً في حال عدم سماح السلطات الضريبية باعتبار أن إطفاء الشهرة أو الهبوط في قيمتها يُعد مصروفاً جائز الحسم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة وعدم السماح بمعالجة تكلفة الشهرة كمصروف جائز الحسم عند استبعاد المنشأة التابعة.
- (د) اختلاف الأساس الضريبي لأصل أو التزام عند الإثبات الأولي عن مبلغه الدفترى الأولي.
- (هـ) اختلاف المبلغ الدفترى للاستثمارات في المنشآت التابعة والفروع والمنشآت الزميلة أو اختلاف الحصص في المشروعات المشتركة عن الأساس الضريبي للاستثمار أو الحصة.
- لا تنشأ عن كل هذه الفروقات المؤقتة أصول والتزامات ضريبة مؤجلة (انظر الفقرات ١٤.٢٩ - ١٦.٢٩).

الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة

- ١٤.٢٩ يجب إثبات التزام ضريبة مؤجلة فيما يتعلق بجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة، إلا بالقدر الذي يكون فيه التزام الضريبة المؤجلة ناشئاً عن:
- (أ) الإثبات الأولي للشهرة؛ أو
- (ب) الإثبات الأولي لأصل أو التزام في معاملة:
- (١) ليست تجميع أعمال؛
- (٢) لا تؤثر على الربح المحاسبي ولا على الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) وقت حدوث المعاملة.
- ولكن يجب إثبات التزام ضريبة مؤجلة وفقاً للفقرة ٢٥.٢٩ فيما يتعلق بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في المنشآت التابعة والفروع والمنشآت الزميلة، والحصص في المشروعات المشتركة.
- ١٥.٢٩ تنشأ بعض الفروقات المؤقتة عندما يتم إدراج دخل أو مصروف في الربح المحاسبي في إحدى الفترات رغم أنه مدرج في الربح الخاضع للضريبة في فترة مختلفة. ومثل هذه الفروقات المؤقتة توصف غالباً على أنها فروقات توقيت. وفيما يلي أمثلة للفروقات المؤقتة من هذا النوع والتي تُعد فروقات مؤقتة خاضعة للضريبة والتي لذلك تنتج عنها التزامات ضريبة مؤجلة:
- (أ) إدراج إيراد الفائدة في الربح المحاسبي على أساس التخصيص الزمني، ولكن، في بعض الدول، قد يُدرج في الربح الخاضع للضريبة عندما يتم تحصيل النقد. والأساس الضريبي لأي مبلغ مستحق التحصيل فيما يتعلق بمثل هذه الإيرادات هو صفر نظراً لأن الإيرادات لا تؤثر على الربح الخاضع للضريبة إلى أن يتم تحصيل النقد؛

(ب) احتمالية اختلاف الإهلاك المستخدم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) عن ذلك المستخدم عند تحديد الربح المحاسبي. والفرق المؤقت هو الفرق بين المبلغ الدفترى للأصل وأساسه الضريبي الذي هو التكلفة الأصلية للأصل بعد طرح جميع الحسومات المتعلقة بذلك الأصل التي تسمح بها السلطات الضريبية عند تحديد الربح الخاضع للضريبة للفترة الحالية والفترات السابقة. وينشأ الفرق المؤقت الخاضع للضريبة، وينتج عنه التزام ضريبة مؤجلة، عندما يتم تعجيل الإهلاك لأغراض الضريبة. وإذا كان الإهلاك لأغراض الضريبة أقل سرعة من الإهلاك المحاسبي، ينشأ فرق مؤقت جائر الحسم، وينتج عنه أصل ضريبة مؤجلة (انظر الفقرة ١٦.٢٩).

الفروقات المؤقتة جائزة الحسم

١٦.٢٩ يجب أن يتم إثبات أصل ضريبة مؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة جائزة الحسم طالما كان من المرجح أن يتوفر ربح خاضع للضريبة يمكن أن يُستخدم مقابل الفرق المؤقت جائر الحسم، وذلك ما لم ينشأ أصل الضريبة المؤجلة عن الإثبات الأولى لأصل أو التزام ضمن معاملة:

(أ) لا تُعد تجميع أعمال؛

(ب) لا تؤثر على الربح المحاسبي ولا على الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة)، في وقت المعاملة. ولكن يجب إثبات أصل ضريبة مؤجلة وفقاً للفقرة ٢٦.٢٩ للفروقات المؤقتة جائزة الحسم المرتبطة بالاستثمارات في المنشآت التابعة والفروع والمنشآت الزميلة وللحصول في المشروعات المشتركة.

١٧.٢٩ فيما يلي أمثلة للفروقات المؤقتة جائزة الحسم التي تنتج عنها أصول ضريبة مؤجلة:

(أ) قد يتم حسم تكاليف منفعة التقاعد عند تحديد الربح المحاسبي في وقت أداء الخدمة من قبل الموظف، ولكن يتم حسمها عند تحديد الربح الخاضع للضريبة إما عندما يتم دفع الاشتراكات إلى صندوق من قبل المنشأة أو عندما تدفع المنشأة منافع التقاعد. ويوجد فرق مؤقت بين المبلغ الدفترى للالتزام وأساسه الضريبي، وعادةً ما يكون الأساس الضريبي للالتزام صفرًا. وينتج عن مثل هذا الفرق المؤقت جائر الحسم أصل ضريبة مؤجلة لأن ثمة منافع اقتصادية ستندفق إلى المنشأة في شكل حسم من الأرباح الخاضعة للضريبة عندما يتم دفع الاشتراكات أو منافع التقاعد.

(ب) قد يتم تسجيل أصول معينة بالقيمة العادلة، بدون إجراء ما يكافئ ذلك من تعديل لأغراض الضريبة. وينشأ فرق مؤقت جائر الحسم إذا تجاوز الأساس الضريبي للأصل مبلغه الدفترى.

١٨.٢٩ ينتج عن عكس الفروقات المؤقتة جائزة الحسم حسومات عند تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة للفترات المستقبلية. ومن المرجح أن يتوفر ربح خاضع للضريبة يمكن أن يُستخدم مقابل فرق مؤقت جائر الحسم عندما يتوفر ما يكفي من الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة فيما يتعلق بنفس السلطة الضريبية ونفس المنشأة الخاضعة للضريبة ويكون من المتوقع أن يتم عكسها:

(أ) في نفس فترة العكس المتوقع للفرق المؤقت جائر الحسم، أو

(ب) في الفترات التي يمكن أن تُرحل إليها من فترات سابقة أو تالية خسارة لأغراض الضريبة ناشئة عن أصل الضريبة المؤجلة.

وفي مثل هاتين الحالتين، يتم إثبات أصل الضريبة المؤجلة في الفترة التي تنشأ فيها الفروقات المؤقتة جائزة الحسم.

١٩.٢٩ عندما تكون هناك فروقات مؤقتة خاضعة للضريبة غير كافية تتعلق بنفس السلطة الضريبية ونفس المنشأة الخاضعة للضريبة، فإن أصل الضريبة المؤجلة يتم إثباته بقدر ما يكون:

(أ) من المرجح أن يتوفر لدى المنشأة ما يكفي من الربح الخاضع للضريبة فيما يتعلق بنفس السلطة الضريبية ونفس المنشأة الخاضعة للضريبة في نفس الفترة التي يتم فيها عكس الفرق المؤقت جازم الحسم (أو في الفترات التي يمكن أن تُرحل إليها من فترات سابقة أو تالية خسارة لأغراض الضريبة ناشئة عن أصل الضريبة المؤجلة). وعندما تقوم المنشأة بتقويم ما إذا كان سيتوفر لديها ربح كاف خاضع للضريبة في الفترات المستقبلية، فإن المنشأة تتجاهل المبالغ الخاضعة للضريبة الناشئة عن الفروقات المؤقتة جائزة الحسم التي من المتوقع أن تنشأ في الفترات المستقبلية، نظراً لأن أصل الضريبة المؤجلة الناشئ عن تلك الفروقات المؤقتة جائزة الحسم سوف يتطلب في حد ذاته ربحاً مستقبلياً خاضعاً للضريبة لكي يتم استخدامه.

(ب) متاحاً للمنشأة فرص للتخطيط الضريبي سوف تنتج ربحاً خاضعاً للضريبة في الفترات المناسبة.

٢٠.٢٩ عندما يكون للمنشأة تاريخ من الخسائر الحديثة، تأخذ المنشأة في الحسبان الإرشادات الواردة في الفقرتين ٢١.٢٩ و٢٢.٢٩.

الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة والتخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة

٢١.٢٩ يجب إثبات أصل ضريبة مؤجلة بسبب ترحيل الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة والتخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة إلى فترات تالية طالما كان من المرجح أن يتوفر ربح مستقبلي خاضع للضريبة يمكن أن تُستخدم لمقابلة الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة والتخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة. وعند تقويم احتمال أن يتوفر ربح خاضع للضريبة يمكن أن تُستخدم لمقابلة الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة والتخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة، تأخذ المنشأة في الحسبان الضوابط الآتية:

(أ) ما إذا كان لدى المنشأة ما يكفي من الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة فيما يتعلق بنفس السلطة الضريبية ونفس المنشأة الخاضعة للضريبة، والتي سوف تنتج عنها مبالغ خاضعة للضريبة يمكن أن تُستخدم لمقابلها الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة أو التخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة قبل انقضاءها؛

(ب) ما إذا كان من المرجح أن تكون لدى المنشأة أرباح خاضعة للضريبة قبل أن تنقضي مدة الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة أو التخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة؛

(ج) ما إذا كانت الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة ناتجة عن أسباب يمكن تمييزها ومن غير المحتمل أن تتكرر؛

(د) ما إذا كانت هناك فرص للتخطيط الضريبي متاحة للمنشأة سوف تنتج ربحاً خاضعاً للضريبة في الفترة التي يمكن فيها الاستفادة من الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة أو التخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة.

لا يتم إثبات أصل ضريبة مؤجلة طالما لم يكن من المرجح أن يتوفر ربح خاضع للضريبة يمكن أن تُستخدم لمقابلة الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة أو التخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة.

٢٢.٢٩ يُعد وجود خسائر غير مستغلة لأغراض الضريبة دليلاً قوياً على أنه قد لا يتوفر ربح خاضع للضريبة في المستقبل. ولذلك، فعندما يكون للمنشأة تاريخ من الخسائر الحديثة، فإنها لا تثبت أصل ضريبة مؤجلة ناشئاً عن الخسائر

لأغراض الضريبة غير المستغلة أو التخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة إلا إذا كان لديها ما يكفي من الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة أو كانت هناك أدلة أخرى مقنعة على أن ربحاً كافياً خاضعاً للضريبة سوف يكون متاحاً بحيث يمكن للمنشأة أن تستخدم مقابله الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة أو التخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة.

إعادة تقييم أصول الضريبة المؤجلة غير المثبتة

٢٣.٢٩ في نهاية كل فترة تقرير، تعيد المنشأة تقييم أصول الضريبة المؤجلة غير المثبتة. وتثبت المنشأة أصل ضريبة مؤجلة لم يتم إثباته في السابق إذا أصبح من المرجح أن الربح المستقبلي الخاضع للضريبة سوف يسمح باسترداد أصل الضريبة المؤجلة.

الاستثمارات في المنشآت التابعة والفروع والمنشآت الزميلة والحصص في المشروعات المشتركة

٢٤.٢٩ تنشأ الفروقات المؤقتة عندما يصبح المبلغ الدفترى للاستثمارات في المنشآت التابعة والفروع والمنشآت الزميلة والحصص في المشروعات المشتركة (على سبيل المثال، في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم، يكون المبلغ الدفترى للمنشأة التابعة هو صافي الأصول الموحدة لتلك المنشأة التابعة، بما في ذلك المبلغ الدفترى للشهرة ذات الصلة) مختلفاً عن الأساس الضريبي (الذي غالباً ما يكون التكلفة) للاستثمار أو الحصة. وقد تنشأ مثل هذه الفروقات في عدد من الظروف المختلفة، منها على سبيل المثال:

(أ) وجود أرباح لم تقم المنشآت التابعة والفروع والمنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة بتوزيعها؛

(ب) التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية عندما يتم تأسيس منشأة أم ومنشأة تابعة لها في بلدين مختلفين؛

(ج) انخفاض المبلغ الدفترى لاستثمار في منشأة زميلة إلى المبلغ الممكن استرداده.

قد تختلف المحاسبة عن الاستثمارات في القوائم المالية المنفصلة للمنشأة الأم بالمقارنة مع القوائم المالية الموحدة، وفي هذه الحالة يختلف أيضاً الفرق المؤقت المرتبط بذلك الاستثمار. وعلى سبيل المثال، قد يعتمد المبلغ الدفترى للمنشأة تابعة في القوائم المالية المنفصلة للمنشأة الأم على السياسة المحاسبية المختارة في الفقرة ٢٦.٩.

٢٥.٢٩ يجب على المنشأة إثبات التزام ضريبة مؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في المنشآت التابعة والفروع والمنشآت الزميلة، والحصص في المشروعات المشتركة، فيما عدا ما يتعلق باستيفاء كلا الشرطين الآتيين:

(أ) أن تكون المنشأة الأم أو المنشأة المستثمرة أو المنشأة المشاركة في المشروع المشترك قادرة على التحكم في توقيت عكس الفرق المؤقت؛

(ب) أن يكون من المرجح عدم عكس الفرق المؤقت في المستقبل المنظور.

٢٦.٢٩ لا يجوز للمنشأة إثبات أصل ضريبة مؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة جائزة الحسم الناشئة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة والفروع والمنشآت الزميلة والحصص في المشروعات المشتركة، إلا بقدر ما يلي:

(أ) أن يكون من المرجح أن الفرق المؤقت سوف يتم عكسه في المستقبل المنظور.

(ب) أن يكون من المرجح أن ربحاً خاضعاً للضريبة سوف يكون متاحاً بحيث يمكن استخدام الفرق المؤقت مقابله.

قياس الضريبة المؤجلة

٢٧.٢٩ يجب على المنشأة قياس التزام (أصل) الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضريبة وأنظمة الضريبة التي قد تم سنها أو التي أصبحت في حكم المسنونة في تاريخ التقرير. ويجب على المنشأة اعتبار أن معدلات الضريبة وأنظمة الضريبة قد أصبحت في حكم المسنونة عندما لا تكون الخطوات المتبقية في آلية سن المعدل والنظام قد أثرت في ناتج هذه الآلية في السابق ومن غير المحتمل أن تؤثر فيه في الوقت الحالي.

٢٨.٢٩ عندما تنطبق معدلات ضريبة مختلفة على مستويات مختلفة من الربح الخاضع للضريبة، فإن المنشأة يجب عليها قياس التزامات (أصول) الضريبة المؤجلة باستخدام متوسط المعدلات التي تم سنها أو التي أصبحت في حكم المسنونة التي يتوقع أن تنطبق على الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) للفترات التي تتوقع فيها تسوية التزام الضريبة المؤجلة (تحقق أصل الضريبة المؤجلة).

٢٩.٢٩ يجب أن يُظهر قياس التزامات الضريبة المؤجلة وأصول الضريبة المؤجلة الآثار الضريبية التي تنتج عن الطريقة التي تتوقع المنشأة أن يتم بها، في تاريخ التقرير، استرداد أو تسوية المبلغ الدفترى للأصول والالتزامات ذات الصلة. وتبعاً لذلك، يجب على المنشأة أن تقيس التزامات الضريبة المؤجلة وأصول الضريبة المؤجلة باستخدام معدل الضريبة والأساس الضريبي المتسق مع الطريقة المتوقعة للاسترداد أو التسوية. فعلى سبيل المثال، إذا نتج الفرق المؤقت عن بند من بنود الدخل يتوقع أن يخضع للضريبة على أنه مكسب رأسمالي في فترة مستقبلية، فيتم قياس مصروف الضريبة المؤجلة باستخدام معدل الضريبة والأساس الضريبي الخاص بالمكاسب الرأسمالية الذي يتسق مع استرداد المبلغ الدفترى من خلال البيع.

٣٠.٢٩ إذا نشأ التزام ضريبة مؤجلة أو أصل ضريبة مؤجلة عن أصل غير قابل للإهلاك يتم قياسه باستخدام نموذج إعادة التقويم الوارد في القسم ١٧، فإن قياس التزام الضريبة المؤجلة أو أصل الضريبة المؤجلة يجب أن يُظهر الآثار الضريبية لاسترداد المبلغ الدفترى للأصل غير القابل للإهلاك من خلال البيع. وإذا نشأ التزام أو أصل ضريبة مؤجلة عن عقار استثماري يقاس بالقيمة العادلة، فهناك افتراض يمكن دحضه بأن المبلغ الدفترى للعقار الاستثماري سوف يتم استرداده من خلال البيع. وبناءً عليه، وما لم يتم دحض الافتراض، فإن قياس التزام الضريبة المؤجلة أو أصل الضريبة المؤجلة يجب أن يُظهر الآثار الضريبية لاسترداد المبلغ الدفترى للعقار الاستثماري بشكل كامل من خلال البيع. ويتم دحض هذا الافتراض إذا كان العقار الاستثماري قابلاً للإهلاك ويحتفظ به ضمن نموذج أعمال هدفه هو استهلاك ما يقارب جميع المنافع الاقتصادية الكامنة في العقار الاستثماري بمرور الوقت، وليس من خلال البيع. وإذا تم دحض الافتراض، فيجب تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة ٢٩.٢٩.

٣١.٢٩ يجب إعادة النظر في المبلغ الدفترى لأصل الضريبة المؤجلة في نهاية كل فترة تقرير. ويجب على المنشأة تخفيض المبلغ الدفترى لأصل الضريبة المؤجلة بقدر ما لم يعد من المرجح أن يتوفر ما يكفي من الربح الخاضع للضريبة بحيث يسمح بالاستفادة من منفعة جزء من أصل الضريبة المؤجلة أو من منفعة ذلك الأصل بالكامل. ويجب عكس أي تخفيض من هذا القبيل بقدر ما يصبح من المرجح أن يتوفر ما يكفي من الربح الخاضع للضريبة.

قياس كل من الضرائب الحالية والمؤجلة

٣٢.٢٩ لا يجوز للمنشأة خصم التدفقات النقدية المستقبلية لأصول والتزامات الضريبة الحالية أو المؤجلة.

٣٣.٢٩ في بعض الدول، تكون ضرائب الدخل مستحقة السداد بمعدل أعلى أو أقل إذا تم دفع جزء من الربح أو الأرباح المبقاة، أو تم دفعها كلها، على أنها توزيعات أرباح للمساهمين في المنشأة. وفي بعض الدول الأخرى، قد تكون ضرائب الدخل من الممكن استردادها أو مستحقة السداد إذا تم دفع جزء من الربح أو الأرباح المبقاة، أو تم دفعها كلها، على أنها توزيعات أرباح للمساهمين في المنشأة. وفي كلتا الحالتين، يجب على المنشأة أن تقيس الضرائب الحالية والمؤجلة باستخدام معدل الضريبة المنطبق على الأرباح غير الموزعة حتى تثبت المنشأة التزاماً بدفع توزيعات الأرباح. وعندما تثبت المنشأة الالتزام بدفع توزيعات الأرباح، فيجب عليها أن تثبت التزام (أصل) الضريبة الحالية أو المؤجلة الناتج عن ذلك وما يرتبط به من مصروف (دخل) ضريبي.

الضرائب المستقطعة من المنبع على التوزيعات

٣٤.٢٩ عندما تدفع المنشأة توزيعات أرباح إلى المساهمين، قد تكون مطالبة بدفع جزء من توزيعات الأرباح إلى السلطات الضريبية نيابة عن المساهمين. ويتم تحميل مثل هذا المبلغ المدفوع أو مستحق الدفع إلى السلطات الضريبية على حقوق الملكية على أنه جزء من توزيعات الأرباح.

العرض

التخصيص بين الدخل الشامل وحقوق الملكية

٣٥.٢٩ يجب على المنشأة أن تثبت مصروف الضريبة في نفس مكون مجموع الدخل الشامل (أي العمليات المستمرة، أو العمليات غير المستمرة، أو الدخل الشامل الأخر) أو مكون حقوق الملكية المثبت فيه المعاملة أو الحدث الآخر الذي نتج عنه مصروف الضريبة.

التمييز بين المتداول وغير المتداول

٣٦.٢٩ عند قيام المنشأة بعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة، والالتزامات المتداولة وغير المتداولة كتصنيفات مستقلة في قائمة المركز المالي، فلا يجوز لها أن تصنف أي أصول (التزامات) ضريبة مؤجلة على أنها أصول (التزامات) متداولة.

المقاصة

٣٧.٢٩ لا يجوز للمنشأة أن تقوم بإجراء مقاصة بين أصول الضريبة الحالية والتزامات الضريبة الحالية، أو إجراء مقاصة بين أصول الضريبة المؤجلة والتزامات الضريبة المؤجلة، إلا إذا كان لديها حق واجب النفاذ قانوناً في إجراء مقاصة بين تلك المبالغ وكان بإمكانها أن تثبت، بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، أنها تنوى إقما التسوية على أساس صافي أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

الإفصاحات

٣٨.٢٩ يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم الطبيعة والتأثير المالي لأثار المعاملات والأحداث الأخرى المثبتة على الضريبة الحالية والمؤجلة.

٣٩.٢٩ يجب على المنشأة أن تفصح بشكل منفصل عن المكونات الرئيسية لمصروف (دخل) الضريبة. وقد تشمل هذه المكونات ما يلي:

- (أ) مصروف (دخل) الضريبة الحالية.
- (ب) أي تعديلات تُثبت خلال الفترة خاصة بضرائب حالية لفترات سابقة.
- (ج) مبلغ مصروف (دخل) الضريبة المؤجلة المتعلق بنشأة الفروقات المؤقتة وعكسها.
- (د) مبلغ مصروف (دخل) الضريبة المؤجلة المتعلق بالتغيرات في معدلات الضريبة أو بفرض ضرائب جديدة.
- (هـ) مبلغ المنفعة الناشئة عن خسارة لأغراض الضريبة أو تخفيض في الضريبة المستحقة أو فرق مؤقت لم يتم إثباته سابقاً لفترة سابقة، ويتم استخدامه لتخفيض مصروف الضريبة.
- (و) التعديلات على مصروف (دخل) الضريبة المؤجلة الناتجة عن تغير في الوضع الضريبي للمنشأة أو المساهمين فيها.
- (ز) مصروف (دخل) الضريبة المؤجلة الناشئ عن تخفيض، أو عكس تخفيض سابق، لأصل ضريبة مؤجلة وفقاً للفقرة ٣١.٢٩.

(ح) مبلغ مصروف (دخل) الضريبة المتعلق بتلك التغييرات في السياسات المحاسبية والأخطاء التي يتم إدراجها ضمن الربح أو الخسارة وفقاً للقسم ١٠ "السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء"، بسبب أنه لا يمكن المحاسبة عنها بأثر رجعي.

٤٠.٢٩ يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي بصورة منفصلة:

- (أ) إجمالي الضريبة الحالية والمؤجلة المتعلقة بالبنود التي تم إثباتها على أنها بنود للدخل الشامل الآخر.
- (ب) إجمالي الضريبة الحالية والمؤجلة المتعلقة بالبنود التي تم تحميلها أو إضافتها بشكل مباشر على حقوق الملكية.
- (ج) تفسير لأي فروقات جوهرية بين مصروف (دخل) الضريبة والربح المحاسبي مضموراً في معدل الضريبة المنطوق. على سبيل المثال، قد تنشأ مثل هذه الفروقات من معاملات مثل الإيرادات المعفية من الضريبة أو المصروفات غير جائزة الحسم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة).
- (د) تفسير للتغيرات في معدل أو معدلات الضريبة المنطبقة مقارنة مع فترة التقرير السابقة.
- (هـ) لكل نوع من أنواع الفروقات المؤقتة ولكل نوع من أنواع الخسائر لأغراض الضريبة والتخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة، تفصح المنشأة عن:

(١) مبلغ التزامات الضريبة المؤجلة وأصول الضريبة المؤجلة في نهاية فترة التقرير،

(٢) تحليل التغير في التزامات الضريبة المؤجلة وأصول الضريبة المؤجلة خلال الفترة.

(و) مبلغ (وتاريخ الانتهاء، إن وجد) الفروقات المؤقتة جائزة الحسم والخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة والتخفيضات غير المستغلة في الضريبة المستحقة التي لم يُثبت لها أصل ضريبة مؤجلة في قائمة المركز المالي.

(ز) تفسيراً لطبيعة الآثار المحتملة على ضريبة الدخل والتي يمكن أن تنتج عن دفع توزيعات الأرباح للمساهمين، وذلك في الظروف الموضحة في الفقرة ٣٣.٢٩.

المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
القسم رقم ٢٩ "ضريبة الدخل"

٤١.٢٩ إذا لم تقم المنشأة بمقاصة أصول والتزامات الضريبة وفقاً للفقرة ٣٧.٢٩ بسبب عدم قدرتها على أن تثبت، بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، أنها تخطط لتسويتها على أساس صافي أو تخطط لتحقيقها في أن واحد، فيجب على المنشأة الإفصاح عن المبالغ التي لم يتم مقاصتها وعن الأسباب التي ستجعل تطبيق المتطلب منطوياً على تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.